

يقام برعاية أميرية سامية في الفترة من 20 إلى 22 فبراير المقبل

مهدي : معرض « المعرفة عبر المشروعات الصغيرة » يؤكد دعم الحكومة منظومة الاقتصاد المعرفي

كتب بدر العتيبي

الإبراهيم : توجيهات صاحب السمو تشدد دوماً على دعم المبادرات الشبابية التي تنعكس إيجاباً على القطاع الخاص

«الصدوق الوطني لرعاية المعرفة» وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة».

ولفت مهدي إلى أهمية تعزيز الاقتصاد الوطني المبني على المعرفة، وربط كل الجهات المشاركة في هذا المعرض، بغية نقل المعارف والسلع الابتكارية والفرص الاستثمارية، وتقديمها مباشرة إلى المستثمرين والمبدعين من الشباب الكويتيين، للبدء في انشطتهم الاقتصادية والتجارية محلياً.

من جانبه قال المستشار في الديوان الأميري يوسف الإبراهيم، إن دعم الديوان للمل هذه المشروعات، يأتي انطلاقاً من توجيهات سمو أمير البلاد بدعم المشروعات الشبابية والمبادرات التي تنعكس إيجاباً على القطاع الخاص.

وذكر المستشار الإبراهيم أن الديوان سبق وأن قدم دعماً لمؤتمر «الاقتصاد المعرفي» ، «كون الاقتصاد القائم على المعرفة هو الذي يمكن الاقتصاد

أكد الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية الدكتور خالد مهدي، أن معرض المعرفة عبر المشروعات الصغيرة المزمع تنظيمه في فبراير المقبل، يعكس حرص الحكومة الكويتية على دعم وتعزيز منظومة الاقتصاد المعرفي.

جاء ذلك خلال المؤتمر الصحافي الذي عقد أمس، للتعريف بـ«المعرض الوطني لنقل المعرفة عبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة» ، ولقائهم برعاية أميرية سامية في الفترة من 20 إلى 22 فبراير المقبل.

وأوضح مهدي أن هذا المعرض يعد ترجمة عملية للتوصيات المؤتمر الوطني «ولفائف الدولة المعاصرة من منظور الاقتصاد المعرفي» ، الذي عقد برعاية أميرية سامية في فبراير الماضي.

وذكر أن معرض المعرفة يؤكد حرص الحكومة على زيادة الوعي المؤسسي والمجتمعي ، واشراك مؤسسات القطاع الخاص في تمويل وتنفيذ وإدارة الأنشطة والمشروعات القائمة على المعرفة.

وأشار بيان المعرض يأتي انطلاقاً من أهداف خطة التنمية، الرامية إلى تمكين مؤسسات القطاع الخاص من قيادة التنمية، عبر شراكة فاعلة مع القطاع العام، ممثلة في هيئة الشراكة بين القطاعين أو غير تخصصي بعض قطاعات الدولة بإشراف المجلس الأعلى للتخصص.

وأكد أهمية تعزيز دور «القطاع الخاص»، في دعم الاقتصاد الوطني والذي سيتم عبر هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق



جانب من المؤتمر الصحافي للتعريف بـ «المعرض الوطني لنقل المعرفة عبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة».

مال الله : أهداف المعرض تواكب الأهداف الوطنية نحو تحسين الوضع الاقتصادي الوطني

التي وضعها المؤتمر الوطني للشباب، لافتاً إلى «تنفيذ هذه الأولويات ومتابعة ما تبقى منها». وأشار المستشار الإبراهيم إلى جهود الديوان الأميري لإطلاق مشروعات سابقة من قبل الديوان الأميري، لاسيما «مركز صياح الأحمد للموهبة والإبداع» الذي يعد نقلة نور ومعرفة. وأضاف أن الديوان الأميري يتابع بشكل حيث الأولويات

بذوره قال المدير العام لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر الشيخ مشعل جابر الأحمد، إن الهيئة تهدف لتنويع مصادر الدخل، من خلال إيجاد مصادر رديفة للنفط، مبيناً أن «الكويت تهدف عبر الهيئة عبر استقطاب الإبداع وخلق الابتكار والفرص الوطنية التي تقدم قيمة مضافة للاقتصاد الوطني». وأضاف الشيخ مشعل الجابر أن الهيئة تعمل على مستويين، الأول منها هو الترويج لهيئة الأعمال وإزالة المعوقات، والثاني يعني بتسهيل حصول الموافقات والرخص اللازمة لإقامة أعمال هذه الشركات محلياً.

ولفت إلى أن «المعرض الوطني لنقل المعرفة عبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة» يتوافق مع أهداف الهيئة.

من جانبه أكد مدير «المعهد العربي للتخطيط» الدكتور بدر مال الله، أن أهداف المعرض

بسدوره أوضح رئيس «الصدوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة» الدكتور محمد الزهير، أن الصدوق ينسق بشكل كامل مع كل الجهات الحكومية المعنية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما هيئة تشجيع الاستثمار المباشر بغية تطوير وتعزيز هذه المشروعات من خلال وضع الاستراتيجيات وخطة العمل المشتركة.

أضاف الزهير أن القطاعات التي سيركز عليها المعرض، تتناسب بشكل كبير مع المشروعات التي يدعمها الصدوق، لاسيما قطاع الصناعات الخفيفة وتكنولوجيا المعلومات.

من جهته قال رئيس المركز الوطني للاقتصاد المعرفي المستشار خالد الحشاش، إن المعرض الذي يأتي بشراكة محلية وعالمية إذ يشهد مشاركة 300 شركة عالمية لنقل 15 دولة.

وأوضح الحشاش أن المعرض يهدف إلى فتح آفاق التعاون بين الشركات العالمية والشباب الكويتيين والمبدعين، وذلك للاطلاع على أحدث وسائل التكنولوجيا المتقدمة.

وذكر أنه سيركز على أربعة قطاعات رئيسية، هي الصناعات والطاقة وتكنولوجيا الاتصالات والصحة العامة.

ويقصد بمفهوم الاقتصاد المعرفي أن تكون المعرفة هي المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي للدولة، بحيث تعتمد في ذلك على توافر تكنولوجيا المعلومات والاتصال، واستخدام الابتكار والتركيز على الجانب البشري في عملية الإنتاج.

«الغرفة» التقت وفد «ستاندرد آند بورز» لمراجعة التصنيف الائتماني السيادي



جانبه من اللقاء

التوترات السياسية الراهنة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، والتي من شأنها التأثير على الاقتصاد المنطقة بشكل عام. وقد فقت مؤسسة SP الوضع الائتماني للدولة عند (AA/A-) للمدى الطويل والقصير بحسب تصنيفها الذي يشير باستقرار النظرة المستقبلية بسبب دعم القوة السيادية المتراكمة وبخزون الأصول الخارجية القوي جداً، كما أشادت المؤسسة باستقرار الأوضاع السياسية الداخلية في البلاد، وكذلك بالتعاون الوثيق بين مجلس الأمة والحكومة والتناغم فيما بينهم الأمر الذي يعطي نفرة مستقبلية مستقرة للاقتصاد الوطني.

وقد بينت اللجنة أن الحكومة تواجه عدة تحديات بسبب انخفاض أسعار النفط والعجز المتوقع في ميزانية الدولة بسبب اعتماد 90% من إيراداتها على مصدر وحيد للدخل وهو النفط، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في حزمة الاقتصاد الوطني وجعل القطاع الخاص يولد فائز التنمية الاقتصادية ... وباتى ذلك من خلال مضي الحكومة في مشروع التخصصية خصوصاً في قطاع الخدمات وكذلك قطاع الخدمات النفطية.

ختاماً، غير وفد المؤسسة SP عن تقييمه امتثانه وشكره للسادة أعضاء اللجنة على حسن الاستقبال متمنين كل التوفيق والإزدهار للاقتصاد الكويتي.

اليابان تعلن حزمة مالية جديدة بقيمة 28 تريليون ين

المكر لاتفاقية الشراكة عبر المحيط الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة. ومن المتوقع أن تقوم الحكومة من خلال الحزمة المالية الجديدة بتحسين البنية التحتية وسك القطارات السريعة والموانئ من أجل جذب المزيد من السواح وتشجيع الصادرات الزراعية من المناطق النائية.

وتضم اتفاقية الشراكة عبر المحيط الأطلسي 12 دولة هي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا والمكسيك وكندا وفرنسا وسنغافورة وبروناي وأستراليا ونيوزلندا وتشيلي وبيرو.

التي تلت لجنة المالية والاستثمار المنبثقة عن مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت. صباح أمس الأربعاء برئاسة ضراب الغانم - رئيس اللجنة، وحضور أعضاء اللجنة مع وفد مؤسسة ستاندرد آند بورز's Standard Poor's للتصنيف الائتماني السيادي في إطار الزيارة الدورية للكويت، وذلك بهدف مراجعة التصنيف الائتماني السيادي ومناقشة التقرير الصادر عن المؤسسة المختص بالوضع الاقتصادي والنظرة المستقبلية لدولة الكويت.

وقد أشار التقرير إلى أنه على الرغم من الهبوط الحاد لأسعار النفط بحوالي 50 % خلال الفترة الماضية، والذي بدوره أدى إلى انخفاض الإيرادات المالية للدولة بسبب اعتماد الاقتصاد الوطني على النفط كمصدر أساسي للدخل، إلا أن تقرير SP يرى أن النظرة المستقبلية للاقتصاد الكويتي لازالت مستقرة، ويعود الفضل لذلك لوجود مصادر دخل أخرى تتمثل بوجود استثمارات وأصول خارجية كبيرة قامت الدولة على مدى سنوات ببنائها، واستثمار هذه الأصول في التخليد على تراجع أسعار النفط، كما أعطت المؤسسة بعض التوصيات كحتم الدولة في المضي قدماً في الإصلاح الاقتصادي لتنويع مصادر الدخل غير النفطية وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص، مشيرة إلى أهمية الأخذ بالحسبان

أعلن رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي أمس الأربعاء حزمة تعويضات مالية جديدة تقدر بـ 28 تريليون ين (266.3 مليار دولار) بهدف تخفيف تأثيرات انخفاض أسعار النفط. وقال آبي في خطاب القاء بمدينة (فوكوكا) أن «الحكومة تخطط لادخال الحزمة إلى حين التنفيذ الأسبوع المقبل حيث تضم الحزمة استثمارات مستقبلية».

وعبر عن أمله أن تساهم هذه الخطوة في احراز تقدم دبلوماسي وسياسة الزراعة الجديدة، مؤكداً في الوقت نفسه أن بلاده تهدف إلى تنفيذ

«مصفاة الأحمد» : الانتهاء من تجربة الفحص الفني لمشروع مصنع إنتاج الغاز الرابع بنجاح

أعلن نائب الرئيس التنفيذي لمصفاة (ميناء الأحمد) فهد الدبحاني الانتهاء أمس الأربعاء من تجربة الفحص الفني لمشروع مصنع إنتاج الغاز الرابع أو ما يسمى بالـ(الخبط الرابع) التابعة لمصفاة الأحمد بصورة ناجحة.

وأوضح الدبحاني في تصريح للصحافيين خلال اللقاء السنوي الـ10 لوفدي مصفاة الأحمدى بأن أهم إنجازات المصفاة لهذا العام هو الانتهاء والتشغيل لمشروع مصنع الوحدة الجديدة لمعالجة عدم الغازات المستنفذة (الحمضية) في مصفاة ميناء الأحمدى بتكلفة إجمالية تقارب 15 مليون دينار والتي توفّر نحو 25 في المئة من إجمالي الميزانية المقررة والبالغة نحو 15.6 مليون دينار كويتي (دولار أمريكي).

وأضاف بأن من الإنجازات الكبيرة التي قامت بها الشركة خلال العام الحالي هي التعديلات التي أجريت على أحد مصانع (الف-سي-سي) التابعة للشركة ورفع طاقتها الإنتاجية من 40 ألف برميل يومياً كحد أقصى إلى 43 ألف برميل يومياً مشيراً إلى أن هذا المصنع يعد من المصانع ذات العائد العالي.

وحول مشاريع مصفاة الأحمدى التي تدخل في مرحلة التنفيذ الفار الدبحاني، بأن هناك مشروع متاوله الكويت في المصفاة إضافة إلى مشروع معالجة الغازات الحمضية ومشروع خزانات الغاز ومشروع خط إنتاج الغاز الخامس (الخبط الخامس) وغيرها.

من جهته قال مدير العمليات في مصفاة ميناء الأحمدى المهندس شجاع العجمي أن تنفيذ مشروع استخلاص الغازات الحمضية من المشاريع الاستراتيجية والبيئة المهمة في المصفاة التي تم الانتهاء منها وتشغيلها في 2016.

وأشار العجمي في تصريح مماثل إلى تشغيل مشروع خط إنتاج الغاز الرابع اليوم والبدء بدراسة مشروع خط إنتاج الغاز الخامس. ويقام اللقاء السنوي لوفدي مصفاة الأحمدى سنوياً تحت مسمى (اجتماع المصفاة) للموظفين والمهندسين العاملين في المصفاة وذلك للاطلاع على أهم إنجازات وتطلعات المصفاة خلال العام إضافة إلى الاطلاع على جهود العاملين فيها.

«كيبكو» تحقق 28 مليون دينار أرباحاً صافية في النصف الأول

العام الحالي ارتفعت بنسبة 8 في المئة لنصل إلى 328 مليون دينار مقارنة بـ304 مليون في النصف الأول من عام 2015 إضافة إلى ارتفاع الأصول للجمعية إلى عشرة مليارات دينار للفترة ذاتها من العام الحالي. وقال الرئيس التنفيذي لقطاع البنوك في الشركة مسعود حبات حسب بيان الشركة أن نتائج النصف الأول من عام 2016 تعكس النمو الذي تحيحت شركات

الأول من العام الحالي لنصل إلى 18.3 في المئة للسهم الواحد مقارنة بـ16.2 في المئة للفترة ذاتها من العام الماضي. وأضاف أنها حققت أرباحاً صافية بقيمة 14.5 مليون دينار في الربع الثاني من العام الحالي ما يمثل ارتفاعاً بنسبة 8 في المئة مقارنة بأرباح بلغت 13.4 مليون للفترة ذاتها من العام الماضي.

وأوضحت الشركة في بيان صحافي أن ربحية السهم ارتفعت بنسبة 13 في المئة في النصف

أعلنت شركة مشاريع الكويت القابضة (كيبكو) اليوم الأربعاء تحقيقها أرباحاً صافية بقيمة 28 مليون دينار كويتي (الدينار) في النصف الأول من العام الحالي بارتفاع نسبته 10 في المئة مقارنة بأرباح بلغت 25.4 مليون في الفترة ذاتها من العام الماضي.

وأضافت أن قطاع الإنتاج الصناعي حقق نمواً كبيراً بلغ 2.1

بالغة وهو مستوى لم يسجل منذ الربع الثالث من عام 1999 مشيرة في المقابل إلى تراجع قطاعي البناء والزراعة بنسبة 0.4 بالغة وواحد بالغة على التوالي. وقال التقرير «يظهر أن مرحلة الشك التي سبقت استبقاء الانسحاب من الاتحاد الأوروبي لم يكن لها سوى تأثير محدود على أداء الاقتصاد». من جانبه اعتبر وزير الخزانة البريطاني فليب هاموند أن الأرقام المعلنة اليوم تظهر أن الاقتصاد البريطاني «يقف على

أظهرت بيانات رسمية صدرت أمس الأربعاء نمو الاقتصاد البريطاني خلال الربع الثاني من العام الحالي بنسبة 0.6 بالغة مخالفاً بذلك جميع التوقعات التي تنبأت بتراجع قبل تنفيذ استفتاء الشهر الماضي حول الخروج من الاتحاد الأوروبي. وأوضحت البيانات التي وردت ضمن تقرير مكتب الإحصاء الوطني أن قطاع الخدمات الذي يمثل أكثر من 78 بالغة من إجمالي الاقتصاد البريطاني سجل بين أبريل ويونيو الماضيين نمواً إيجابياً وصل إلى 0.5 بالغة.

للمجموعة الرئيسية في تحقيقه على نحو يشعش مع الأهداف الأساسية للشركة هذا العام. وأكد أن الشركات الرئيسية للمجموعة واصلت النمو على الرغم من الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تشهدها المنطقة وهو الأمر الذي يعكس حرص الشركة على حسن التخطيط للشركات وتنظيم قدرتها على العمل وتحقيق النتائج على الرغم من هذه الظروف.

يذكر أن (كيبكو) التي تأسست عام 1975 تعدّ لصدي أكبر الشركات القابضة على مستوى المنطقة وتمتد أنشطتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتمتلك حصص ملكية رئيسية في قطاعات الخدمات المالية والأعلام والصناعة والعقار وتضم أكثر من 60 شركة في 24 بلداً يعمل فيها أكثر من 12 ألف موظف. (النهاية) س

بالغة 0.4 بالغة.

الاقتصاد البريطاني يخالف التوقعات ويحقق نمواً بنسبة 0.6 في المئة

وأضافت أن قطاع الإنتاج الصناعي حقق نمواً كبيراً بلغ 2.1 بالغة وهو مستوى لم يسجل منذ الربع الثالث من عام 1999 مشيرة في المقابل إلى تراجع قطاعي البناء والزراعة بنسبة 0.4 بالغة وواحد بالغة على التوالي. وقال التقرير «يظهر أن مرحلة الشك التي سبقت استبقاء الانسحاب من الاتحاد الأوروبي لم يكن لها سوى تأثير محدود على أداء الاقتصاد». من جانبه اعتبر وزير الخزانة البريطاني فليب هاموند أن الأرقام المعلنة اليوم تظهر أن الاقتصاد البريطاني «يقف على